



تأثير معدلات الزواج في الخصوبة الكلية بمنطقة المرح دراسة ديموغرافية للحضر والريف 1973-2022

د. فرج عبدالله حسين عبدالقادر

استاذ مساعد، جغرافية السكان كلية الآداب المرح - جامعة بنغازي

faraj.abdullah@uob.edu.ly

<https://orcid.org/0009-0001-1565-9292>

تاريخ الاستلام 2026/03/06 تاريخ القبول 2026/03/11 تاريخ النشر 2026/04/01

الوصول مفتوح

مقالة بحثية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات الزواج والخصوبة الكلية في منطقة المرح خلال الفترة 1973-2022، مع إبراز الفروق بين البيئتين الحضرية والريفية. تُعد معدلات الزواج من العوامل الاجتماعية والديموغرافية المؤثرة مباشرة في الخصوبة، إضافة إلى دور العوامل الاقتصادية والتعليمية والثقافية في تفاوت أنماط الزواج والإنجاب بين الحضر والريف.

اعتمدت الدراسة مناهج متعددة تشمل المنهج الإقليمي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي باستخدام البيانات الرسمية والإحصاءات الديموغرافية. وأظهرت النتائج انخفاضاً واضحاً في معدلات الزواج والخصوبة، مع تراجع أسرع في الحضر، واستمرار هذا الانخفاض حتى الفترة 2017-2022، حيث بلغ معدل الزواج الخام 7.1% في الحضر و5.6% في الريف، وانخفض معدل الخصوبة الكلية من 8.9 و9.9 عام 1973 إلى 5.2 و5.9 عام 2022 على التوالي.

وتؤكد الدراسة وجود علاقة طردية بين معدلات الزواج والخصوبة الكلية، مع تأثير أكبر في الحضر، وتشير إلى مرور منطقة المرح بمراحل التحول الديموغرافي الكلاسيكي مع اختلافات مكانية تعكس التأثير المتفاوت للعوامل الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، مما يعكس تغيراً بنوياً في السلوك الاجتماعي والإنجابي للسكان. **الكلمات المفتاحية:** معدل الزواج الخام، معدل الزواج العام، معدل الزواج المنقح، الخصوبة الكلية.



حقوق النشر محفوظة للمؤلف (المؤلفين) 2026. يُوزع هذا المقال بموجب بنود ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 الدولي (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)، والذي يسمح بالاستخدام والتوزيع وإعادة الإنتاج غير المقيد في أي وسيط، شريطة الإشارة إلى المؤلف (المؤلفين) الأصلي (الأصليين) والمصدر، وتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، وتوضيح ما إذا تم إجراء أي تغييرات.

The Impact of Marriage Rates on Total Fertility in Al-Marj Region A Demographic Study of Urban and Rural Areas 1973–2022

Faraj Abdullah Hussein Abdelkader
Assistant Professor, Population Geography
Faculty of Arts, Al Marj – University of Benghazi
faraj.abdullah@uob.edu.ly
<https://orcid.org/0009-0001-1565-9292>

Received: 06/03/2026

Accepted: 11/03/2026

Published 01/04/2026

Research Article

open Access

Abstract:

Al-Marj region during the period 1973–2022, highlighting differences between urban and rural areas. Marriage rates are considered key social and demographic factors directly influencing fertility, alongside the significant role of economic, educational, and cultural factors in shaping variations in marriage and reproductive patterns between urban and rural populations.

The study employed multiple methodologies, including the regional approach, the comparative method, the historical method, and an analytical approach using official data and demographic statistics. The results revealed a clear decline in marriage and fertility rates, with a faster decrease in urban areas, continuing through the 2017–2022 period, where the crude marriage rate reached 7.1‰ in urban areas and 5.6‰ in rural areas. Total fertility declined from 8.9 and 9.9 in 1973 to 5.2 and 5.9 in 2022 for urban and rural areas, respectively. The study confirms a positive correlation between marriage rates and total fertility, with a stronger effect in urban areas. The findings indicate that the Al-Marj region has undergone classical demographic transition stages, with spatial differences reflecting the varying impact of social, educational, and economic factors, highlighting structural changes in the social and reproductive behavior of the population.

Keywords: Crude marriage rate, general marriage rate, refined marriage rate, total fertility



The Author(s) 2026. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.



مقدمة :

تعتبر معدلات الزواج من العوامل الاجتماعية والديموغرافية التي تؤثر بشكل مباشر على الخصوبة الكلية في المجتمعات البشرية. فالزواج يشكل البداية الرسمية للفترة الإنجابية للإناث، ويحدد طول المدة الزمنية المتاحة للإنجاب، وبالتالي ينعكس على متوسط عدد الأطفال لكل أسرة وعلى مستويات الخصوبة الكلية في المجتمع. وتشير الدراسات الديموغرافية إلى أن التغيرات في أنماط الزواج، سواء من حيث العمر عند الزواج أو توقيته أو توزيع الزواج بين فئات المجتمع، تلعب دوراً رئيسياً في تفسير التباينات في مستويات الإنجاب عبر الزمان والمكان.

تتباين أنماط الزواج بين البيئات الحضرية والريفية بفعل اختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي البيئات الريفية، يسود الزواج المبكر غالباً، نتيجة للتقاليد الاجتماعية والاقتصادية التي تشجع على تأسيس الأسر في سن مبكرة، مع ارتباط الزواج المبكر بفترات إنجاب أطول، مما يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة الكلية. أما في البيئات الحضرية، فإن الزواج عادة ما يتأخر نتيجة لعدة عوامل مترابطة، تشمل ارتفاع مستويات التعليم، خاصة بين الإناث، وانخراطهن في سوق العمل، والوعي بأساليب تنظيم الأسرة، إضافة إلى التحولات الثقافية والقيم الاجتماعية الجديدة المرتبطة بتأجيل الزواج وإنجاب الأطفال.

تؤدي هذه الفروقات في أنماط الزواج إلى تفاوتات ملحوظة في الخصوبة الكلية بين الحضر والريف، ويعكس ذلك التفاعل بين البنية الاجتماعية والاقتصادية والاختيارات الفردية المتعلقة بالزواج والإنجاب. فعلى سبيل المثال، يؤثر تأخر الزواج على طول الفترة الإنجابية المتاحة للمرأة، ويقلل من متوسط عدد الأطفال المتوقع إنجابهم، بينما يتيح الزواج المبكر للنساء فترة زمنية أطول للإنجاب، مما يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة الكلية. كما تتأثر العلاقة بين الزواج والخصوبة بالتغيرات الاقتصادية والتحولات المجتمعية، مثل زيادة مستويات الدخل، وتحسين مستويات المعيشة، والتحضر، والتحولات في سوق العمل، والتغيرات في هيكل الأسرة، مما يجعل العلاقة بين الزواج والخصوبة ديناميكية ومعقدة.

علاوة على ذلك، يُعتبر معدل الزواج مؤشراً ديموغرافياً حيوياً لفهم التغيرات في التركيب العمري للسكان، إذ يساعد على تفسير انخفاض أو ارتفاع الخصوبة على المدى

الطويل، ويوضح كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على السلوك الإنجابي. ومن خلال دراسة معدلات الزواج وعلاقتها بالخصوبة الكلية، يمكن استنتاج التفاعلات المعقدة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتفسير الفروقات بين البيئات الحضرية والريفية، وفهم الاتجاهات الديموغرافية العامة المتعلقة بالإنجاب والزواج.

كما أن التحولات الزمنية في معدلات الزواج تعكس تغيرات أوسع في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتكشف عن التأثيرات المحتملة للتعليم والسياسات الاقتصادية والتغيرات الثقافية على السلوك الإنجابي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي انتشار التعليم العالي بين النساء إلى تأجيل الزواج والإنجاب، مما يساهم في انخفاض الخصوبة الكلية، بينما تساهم التقاليد والممارسات الاجتماعية في الريف في استمرار الزواج المبكر وارتفاع الخصوبة. وهذا يجعل تحليل العلاقة بين الزواج والخصوبة الكلية أمراً محورياً لفهم التحولات الديموغرافية على مستوى المجتمعات المختلفة، ولتقدير الاتجاهات المستقبلية في التركيب السكاني والخصوبة.

بالتالي، يمكن القول إن دراسة معدلات الزواج وعلاقتها بالخصوبة الكلية توفر إطاراً لفهم التباينات الديموغرافية بين البيئات المختلفة، وتساعد على تفسير التغيرات في أنماط الإنجاب، والتنبؤ بالتحولات المستقبلية في الخصوبة، مع تسليط الضوء على دور العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تحديد مستوى الخصوبة الكلية.

مشكلة الدراسة :

تشهد منطقة الدراسة خلال الفترة 1973-2022 تحولاً ديموغرافياً واضحاً يتمثل في الانخفاض المتوازي لمعدلات الزواج والخصوبة الكلية في كل من البيئتين الحضرية والريفية، مما يعكس تغيراً عميقاً في السلوك الاجتماعي والإنجابي للسكان. فقد تراجع معدل الزواج الخام في الحضر من 6.9‰ عام 1973 إلى 3.5‰ عام 2006، ثم عاد إلى الارتفاع ليبلغ 6.5‰ عام 2017 ويصل إلى 7.1‰ عام 2022، بينما انخفض في الريف من 7.1‰ عام 1973 إلى 3.7‰ عام 2006، قبل أن يرتفع إلى 5.6‰ عام 2017 ويصل إلى 6.7‰ عام 2022.

وفي المقابل، شهد معدل الخصوبة الكلية تراجعاً واضحاً خلال العقود الأولى من فترة الدراسة، إذ انخفض في الحضر من 8.9 مولوداً لكل امرأة عام 1973 إلى 2.1 مولود عام



2006، ثم ارتفع لاحقاً ليبلغ 5.6 مولود عام 2017 قبل أن يسجل 5.2 مولود عام 2022. كما تراجع في الريف من 9.9 مولوداً لكل امرأة عام 1973 إلى 2.3 مولود عام 2006، ثم ارتفع إلى 5.8 مولود عام 2017 ليصل إلى 5.9 مولود عام 2022.

وتبرز هذه الأرقام اتجاهاً عاماً نحو تراجع الخصوبة والزواج في البيئتين الحضرية والريفية خلال الجزء الأكبر من فترة الدراسة، خاصة حتى منتصف العقد الأول من الألفية، قبل أن تشهد المؤشرات ارتفاعاً نسبياً في السنوات الأخيرة. ويشير ذلك إلى وجود تحولات ديموغرافية واجتماعية أثرت في السلوك الزواجي والإنجابي للسكان، الأمر الذي يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين التغير في معدلات الزواج ومستويات الخصوبة الكلية خلال المدة المدروسة. وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت التغيرات في معدلات الزواج خلال المدة (1973-2006)

في تغير معدلات الخصوبة الكلية، وما الفروق المكانية بين البيئتين الحضرية والريفية؟

تساؤلات الدراسة :

1. ما الفروق في معدلات الزواج بين البيئتين الحضرية والريفية في منطقة المرح خلال الفترة المدروسة؟
2. كيف يؤثر المستوى التعليمي للإناث ومشاركتهم في القوى العاملة على أنماط الزواج وتأخر سن الزواج؟
3. كيف تغيّر مستوى الخصوبة الكلية في منطقة الدراسة بين عامي 1973 و2022؟
4. ما طبيعة العلاقة بين معدلات الزواج ومستوى الخصوبة الكلية؟

أهداف الدراسة :

1. تحليل العلاقة بين معدلات الزواج ومستوى الخصوبة الكلية في منطقة المرح، وتحديد أثرها في تفسير الفروق المكانية بين الحضر والريف خلال الفترة 1973-2022.
2. رصد وتوصيف الاتجاهات الزمنية لمعدلات الزواج في منطقة المرح للفترة (1973-2022).
3. تحديد مستوى الخصوبة الكلية في الحضر والريف ومتابعة تغيره عبر الزمن.
4. فهم العلاقة بين مستوى تعليم الإناث ومشاركتهم في سوق العمل وتأثير ذلك على السلوك الزواجي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها العلاقة بين معدلات الزواج ومستوى الخصوبة الكلية في منطقة المرح خلال الفترة 1973-2022، وهي علاقة لم تحظ بالبحث الكافي في الأدبيات الديموغرافية الليبية. ويأتي هذا التحليل في إطار فهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الدراسة وانعكاسها على سلوك الزواج والإنجاب في البيئتين الحضرية والريفية. وتمثل هذه الدراسة محاولة لتوضيح مدى تأثير معدلات الزواج في تحديد مستوى الخصوبة الكلية، بما يسهم في إثراء المعرفة السكانية حول المنطقة وتوفير قاعدة بيانات علمية يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالخصوبة والنمو السكاني.

منهجية الدراسة:

اعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج الجغرافية والديموغرافية المتكاملة، وذلك لضمان شمولية التحليل ودقته في دراسة العلاقة بين معدلات الزواج ومستوى الخصوبة الكلية في البيئتين الحضرية والريفية خلال الفترة (1973-2022). ويمكن تلخيص هذه المناهج على النحو الآتي:

1. المنهج الإقليمي:

اعتمد الباحث المنهج الإقليمي لكون الدراسة تتناول منطقة محددة جغرافيًا هي منطقة المرح، بما تتضمنه من بيئتين حضرية وريفية، لكل منهما خصائصها السكانية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد مكّن هذا المنهج من تحليل الظاهرة الديموغرافية في إطارها المكاني المحلي، وربط معدلات الزواج والخصوبة بالعوامل الخاصة بالإقليم مثل التوزيع السكاني، ومستوى التعليم، والأنشطة الاقتصادية، مما ساعد في إبراز الخصوصية المكانية للظاهرة. (حبيب، 2012، ص. 85-90)

2. المنهج المقارن:

استخدم الباحث المنهج المقارن للمقارنة بين البيئتين الحضرية والريفية في معدلات الزواج والخصوبة الكلية. وقد ساعد هذا المنهج على تحديد أوجه الاختلاف في السلوك



الإنجابي بين الإناث في الحضر والريف، واستكشف أثر التباين في العمر عند الزواج وفي الأنماط الاجتماعية على معدلات الخصوبة.

ومن خلال هذه المقارنة، تم الكشف عن الفروق الزمنية والمكانية التي توضح طبيعة العلاقة بين الزواج والخصوبة. (Gray et al., 2012, pp. 201-205)

3. المنهج التاريخي:

نظرًا لأن الدراسة تمتد زمنياً من عام 1973 إلى عام 2022، فقد تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور معدلات الزواج والخصوبة عبر المراحل الزمنية المختلفة، وتحليل الاتجاهات العامة للتغير الديموغرافي في المنطقة.

وساعد هذا المنهج في تفسير التحولات في الخصوبة من خلال تتبع العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في أنماط الزواج عبر العقود. (الكردى، 2001، ص، 54-59)

4. المنهج التحليلي:

اعتمد الباحث كذلك على المنهج التحليلي لدراسة العلاقات الكمية بين معدلات الزواج والخصوبة الكلية، وذلك من خلال الجداول والمؤشرات الديموغرافية والإحصاءات الرسمية.

وقد مكّن هذا المنهج من تحديد درجة الارتباط بين المتغيرين، واستخلاص النتائج التي تفسر الفروق الزمنية والمكانية بين الحضر والريف في الخصوبة. (عواد، 2018، ص، 102-108).

الدراسات السابقة:

دراسة الشريف، محمد محمد (2018) حول الزواج وتكوين الأسرة في المجتمع الليبي، حيث توصلت إلى أنّ المجتمع يشهد تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العزاب، خاصة في المناطق الحضرية وبين الفئات المتعلمة، مما أدى إلى انخفاض الخصوبة الكلية وتقليص حجم الأسرة. وأرجعت الدراسة هذا التحول إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة وانتشار التعليم الجامعي بين النساء، بالإضافة إلى التحضر وتغير القيم الأسرية. كما أوصت بتسهيل فرص الزواج للشباب وجمع بيانات دورية عن الحالة الزوجية لمتابعة التحولات السكانية وتوجيه السياسات الاجتماعية.

دراسة الهماي، محمد (2020) حول الحالة الزوجية للسكان الليبيين للفترة 1973-2012 ، هدفت إلى تحليل توزيع الحالة الزوجية للسكان استناداً إلى بيانات التعدادات العامة. أظهرت النتائج انخفاض نسبة المتزوجين من 69.4% عام 1973 إلى 42% عام 2006، وارتفاع نسبة العزاب من 12.5% إلى 53.4% خلال نفس الفترة. كما انعكس هذا التحول على مستويات الخصوبة، حيث تراجع معدل الخصوبة الخام من 45.4 لكل ألف نسمة في السبعينيات إلى 21.8 لكل ألف نسمة في العقد الأول من الألفية.

دراسة الهماي محمد، والعماري ، محمد (2021) حول خصوبة السكان في ليبيا للفترة 1984-2015 ، توصلت إلى أنّ معدلات الخصوبة انخفضت بشكل ملحوظ، حيث هبطت الخصوبة الكلية من 8.3 إلى 3.3 طفل لكل امرأة، ومعدل المواليد الخام من 46 إلى 33 لكل ألف، ومعدل التكاثر الإجمالي من 4.1 إلى 1.6 طفل. وعزا الباحثان هذا الانخفاض إلى تغير التركيب العمري للنساء في سن الإنجاب، ارتفاع سن الزواج، تراجع الزواج المبكر، توسع التعليم، وزيادة مشاركة المرأة في العمل، مع توقع استمرار الانخفاض مستقبلاً إذا ظلت هذه العوامل ثابتة.

دراسة ميلاد، سائلة فرج عاشور (2023) حول التركيب الزواجي في منطقة مصراته للفترة 1973-2010 بينت إلى أنّ نسبة العزاب ارتفعت من 19.4% عام 1973 إلى أكثر من 53% عام 2006، مقابل انخفاض نسبة المتزوجين من 71% إلى نحو 43%، ما انعكس على تراجع معدل المواليد من 57.9‰ عام 1982 إلى 28.4‰ عام 2008. وأشارت الدراسة إلى أنّ العوامل الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية ساهمت في تأخر سن الزواج وتراجع الخصوبة، وأوصت بتبني سياسات تشجع الزواج وتحديث البيانات السكانية لدعم التخطيط الديموغرافي.

تشير الدراسات الجغرافية إلى أن التمييز بين المناطق الحضرية والريفية يعتمد بشكل أساسي على طبيعة النشاط الاقتصادي للسكان، حيث يغلب على سكان الريف الانخراط في الأنشطة الأولية مثل الزراعة، بينما تتركز في المدن الأنشطة غير الزراعية كالصناعة والتجارة والخدمات. كما تعتمد الاقتصادات الريفية غالباً على الأنشطة الاستخراجية مثل الزراعة والصيد واستغلال الغابات، في حين تسود الأنشطة الصناعية والخدمات في المناطق الحضرية،



وهو ما يعكس الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الحضر والريف (الإمام، 2000، ص 112).

الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

تقع منطقة المرح ضمن إقليم الجبل الأخضر في شمال شرق ليبيا، ويبلغ متوسط ارتفاعها عن مستوى سطح البحر نحو 300 متر تقريباً، حيث تمتد أراضيها بين المنخفضات الساحلية شمالاً والمرتفعات الداخلية جنوباً.

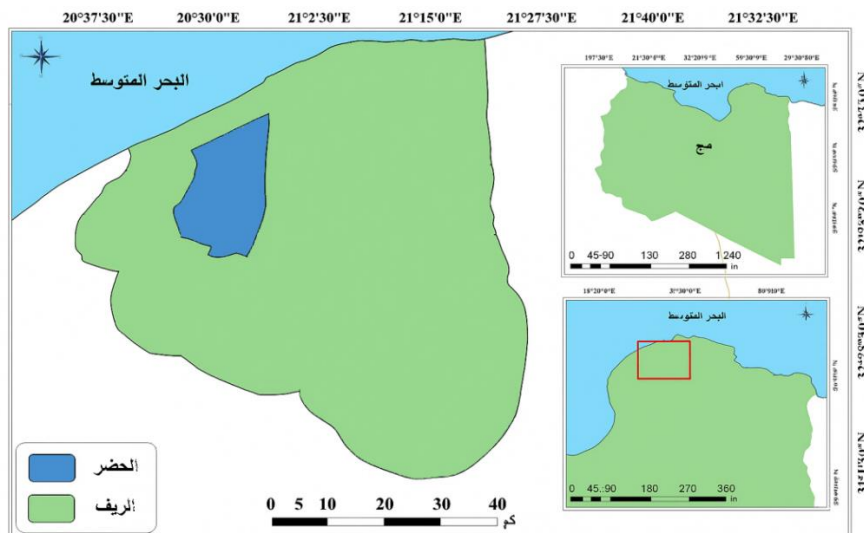
ويتميز هذا الارتفاع النسبي بتأثيره المباشر في المناخ والغطاء النباتي والنشاط الزراعي، إذ يمنح المنطقة طقساً معتدلاً ورطوبة أعلى مقارنة بالمناطق الداخلية، مما جعلها من أخصب مناطق ليبيا زراعياً.

من الناحية المكانية والبشرية، تُعد المرح منطقة انتقالية تجمع بين الطابعين الريفي والحضري؛ إذ يتركز النشاط الإداري والخدمي في مدينة المرح المركزية (البيئة الحضرية)، بينما تنتشر حولها قرى ومناطق ريفية واسعة، مثل العويلية، فرزوغه، الحمدة، سيدي بوزيد، تاكنس، جردس، البنية، بطة، البيضاء، وطلميته.

هذا التداخل بين الريف والحضر أدى إلى تنوع الأنماط السكانية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يمارس السكان في الريف الزراعة وتربية المواشي كمصدر رئيسي للعيش، بينما تعتمد المناطق الحضرية على الأنشطة الإدارية، والتعليمية، والخدمات التجارية. وبذلك، يمكن القول إن منطقة المرح تمثل نموذجاً للتكامل بين البيئة الريفية المنتجة والبيئة الحضرية الإدارية، وهو ما يعكس خصوصيتها في التركيب الجغرافي والديموغرافي داخل إقليم الجبل الأخضر.

وتمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام 1973 إلى عام 2022، وهي مرحلة زمنية شهدت تحولات سكانية واقتصادية واجتماعية مهمة في منطقة المرح، تميزت بانخفاض معدلات الخصوبة والزواج خاصة في الحضر مقارنة بالريف، إلى جانب توسع عمراني ملحوظ وتحسن في الخدمات الصحية والتعليمية، مما جعل هذه المدة تمثل مرحلة انتقالية نحو استقرار النمو السكاني في المنطقة.

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر: بالاعتماد على برنامج (Arc map 10.8)

اولا : معدلات الزواج:

تُعَدُّ معدلات الزواج من المؤشرات الديموغرافية المهمة التي تعكس طبيعة السلوك الاجتماعي للسكان، إذ يرتبط الزواج ارتباطاً وثيقاً بتكوين الأسرة والإنجاب، ومن ثم يؤثر بشكل مباشر في معدلات الخصوبة والنمو السكاني. وتتأثر معدلات الزواج بعدة عوامل، من أبرزها التركيب العمري للسكان، ومتوسط سن الزواج، إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمستوى التعليمي. كما قد تختلف هذه المعدلات بين الحضر والريف نتيجة التباين في أنماط المعيشة والعادات الاجتماعية. ولذلك فإن دراسة معدلات الزواج تساعد في فهم التحولات الديموغرافية والتغيرات التي تطرأ على السلوك الزواجي للسكان.

1. معدل الزواج الخام:

يُعَدُّ معدل الزواج الخام من أهم المؤشرات الديموغرافية، ويوضح هذا المؤشر معدل الزواج الخام في منطقة ما في فترة زمنية معينة بعدد حالات الزواج في سنة ما على مجموع عدد السكان في منتصف السنة مضروباً في ألف (منصور الكيخيا، 2003، ص73)، وعلى



الرغم من استخدام معدل الزواج الخام كأداة شائعة، إلا أنه لا يعكس بدقة مستوى الإقبال على الزواج أو الرغبة فيه. يعود ذلك إلى عيب أساسي في تركيب هذا المعدل، حيث يشمل المقام عدد السكان بشكل عام، مما يتضمن أشخاصاً ليسوا عادة مؤهلين للزواج، سواء لكونهم دون سن الزواج أو غير متزوجين. لذلك، عند إجراء التحليل، يتم استبدال معدل الزواج الخام بأحد المعدلين الآخرين، وهما معدل الزواج العام أو معدل الزواج المنقح.. (الجعفري، 2005، ص 160، 161).

وبذلك، يُعدّ معدل الزواج الخام مدخلاً أساسياً لتحليل الخصوبة الكلية وفهم ديناميات النمو السكاني، إذ يشكل الزواج البوابة الأولى للسلوك الإنجابي.

أ. معدل الزواج الخام حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة الدراسة:

يوضح الجدول (1) والشكل (1) تطور معدل الزواج الخام حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح خلال الفترة 1973-2022 ملامح تغير واضحة في السلوك الزواجي للسكان، إذ يعكس هذا المؤشر درجة الإقبال على الزواج داخل المجتمع، كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مثل التركيب العمري للسكان، ومستوى التعليم، والظروف الاقتصادية، والتحول الثقافي التي شهدتها المجتمع خلال فترة الدراسة. وتظهر البيانات أن معدلات الزواج في البيئتين الحضرية والريفية مرت بعدة مراحل من الارتفاع والانخفاض، مع تقارب ملحوظ في قيم المؤشر بينهما في معظم السنوات.

ففي بداية الفترة، وتحديدًا عام 1973، سجل معدل الزواج الخام مستوى مرتفعاً نسبياً في كلتا البيئتين، حيث بلغ في الحضر 6.9 في الألف، بينما بلغ في الريف 7.1 في الألف. ويعكس هذا المستوى المرتفع طبيعة المجتمع في تلك المرحلة التي اتسمت بانتشار الزواج المبكر، إضافة إلى قوة الروابط الاجتماعية والعائلية التي تشجع على تكوين الأسرة في سن مبكرة، خاصة في المناطق الريفية التي غالباً ما تحافظ على الأنماط التقليدية للزواج.

جدول(1) معدل الزواج الخام حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرج

خلال الفترة 1973 - 2022

البيئة	1973	1984	1995	2006	2017	2022
الحضر	6.9	7.0	3.9	3.5	6.5	7.1
الريف	7.1	7.2	3.8	3.7	5.6	6.7

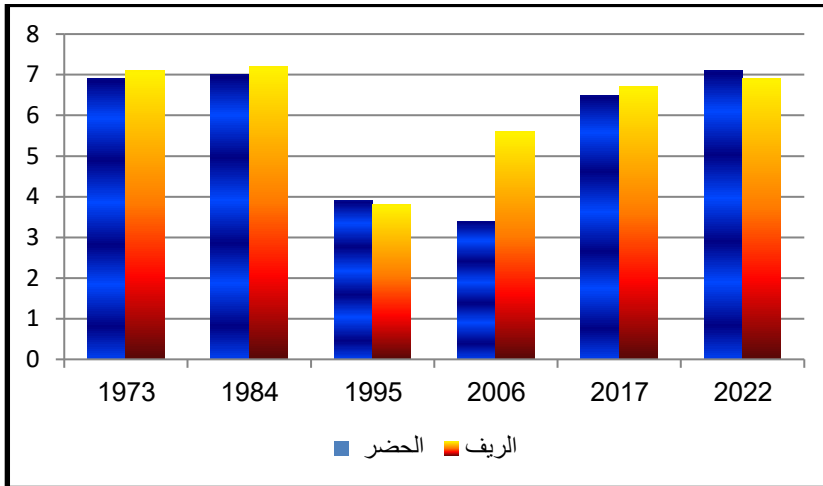
المصدر: السجل المدني بمنطقة المرج، بيانات غير منشورة، 1973-2022.

كما أن الفارق الطفيف بين البيئتين يشير إلى تقارب الظروف الاجتماعية والديموغرافية في تلك الفترة، مع ميل بسيط لصالح الريف نتيجة استمرار العادات الاجتماعية المرتبطة بتفضيل الزواج المبكر وكثرة الإنجاب.

وفي عام 1984 استمرت معدلات الزواج في قيم مرتفعة نسبياً. إذ بلغ المعدل 7.0 في الألف في الحضر و 7.2 في الألف في الريف، وهو ما يدل على قدر من الاستقرار في السلوك الزواجي خلال هذه المرحلة. ويعكس هذا الاستقرار استمرار العوامل الاجتماعية التقليدية التي تشجع على الزواج، إضافة إلى التحسن النسبي في الظروف الاقتصادية خلال تلك الفترة، الأمر الذي ساعد على الحفاظ على مستويات مرتفعة نسبياً للزواج في المجتمع. غير أن هذا الاتجاه لم يستمر طويلاً، إذ شهدت فترة التسعينيات تحولاً واضحاً في معدلات الزواج، حيث انخفض المعدل بشكل ملحوظ في عام 1995 ليصل إلى 3.9 في الألف في الحضر و 3.8 في الألف في الريف. ويُعد هذا الانخفاض مؤشراً على بداية تحول في أنماط الزواج داخل المجتمع، إذ ارتبط ذلك بزيادة مستويات التعليم، وارتفاع تكاليف الزواج، وتغير أنماط المعيشة، إضافة إلى تزايد مشاركة المرأة في التعليم والعمل، وهي عوامل أسهمت في تأخير سن الزواج وبالتالي انخفاض معدلاته خلال تلك المرحلة.

شكل (1) معدل الزواج الخام حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح

خلال الفترة 1973-2022



المصدر: بالاعتماد على الجدول (1)

واستمر هذا الاتجاه التنازلي في بداية الألفية الجديدة، حيث سجل معدل الزواج الخام أدنى مستوياته في عام 2006، إذ بلغ 3.5 في الألف في الحضر و3.7 في الألف في الريف. ويعكس هذا المستوى المتدني استمرار تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت من الإقبال على الزواج، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن، فضلاً عن التغير في أولويات الشباب واتجاههم إلى استكمال التعليم أو البحث عن فرص عمل قبل الإقدام على الزواج. كما يلاحظ أن الفارق بين الحضر والريف ظل محدوداً جداً، وهو ما يشير إلى أن هذه التحولات لم تقتصر على بيئة معينة، بل شملت المجتمع في المنطقة بأكملها.

أما خلال العقد الأخير فقد شهدت معدلات الزواج تحولاً جديداً تمثل في الارتفاع التدريجي للمؤشر، ففي عام 2017 ارتفع معدل الزواج الخام ليصل إلى 6.5 في الألف في الحضر مقابل 5.6 في الألف في الريف. ويشير هذا الارتفاع إلى حدوث نوع من التعافي في السلوك الزواجي بعد فترة الانخفاض السابقة، وقد يرتبط ذلك بتغيرات ديموغرافية مثل زيادة أعداد السكان في سن الزواج، إضافة إلى تحسن نسبي في الظروف الاقتصادية بالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من إعطاء قيمة مالية شهرية لكل مولود زد على ذلك أيضاً تخصيص لكل

فرد 400 دولار سنوياً ثم تغيرت الي 500 دولار هذه العوامل أسهمت في ارتفاع معدل الزواج مما نتج عنه تغير معدلات الخصوبة و ارتفاع معدلاتها..

وفي عام 2022 واصل المعدل اتجاهه التصاعدي، حيث بلغ 7.1 في الألف في الحضر و 6.7 في الألف في الريف، وهو مستوى يقترب من القيم المسجلة في بداية فترة الدراسة. ويلاحظ في هذه المرحلة أن الحضر أصبح يسجل معدلاً أعلى قليلاً من الريف، وهو ما قد يعكس تغيراً في أنماط الزواج نتيجة التحضر وتوسع المدن وتحسن فرص العمل والخدمات في المراكز الحضرية مقارنة ببعض المناطق الريفية.

ومن خلال تتبع هذا المسار الزمني يتضح أن معدلات الزواج الخام في البيئتين الحضرية والريفية بمنطقة المرج اتسمت بدرجة عالية من التقارب، إذ لم تسجل فروق كبيرة بينهما طوال فترة الدراسة، وهو ما يدل على أن العوامل المؤثرة في السلوك الزواجي كانت متشابهة إلى حد كبير في البيئتين. كما يمكن ملاحظة أن تطور هذا المؤشر مر بثلاث مراحل رئيسية؛ تمثلت الأولى في مرحلة الاستقرار والارتفاع النسبي خلال السبعينيات والثمانينيات، تلتها مرحلة الانخفاض الواضح خلال التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، ثم مرحلة التعافي والارتفاع التدريجي خلال العقد الأخير.

ومما سبق يمكن القول إن تطور معدل الزواج الخام في الحضر والريف بمنطقة المرج يعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي مر بها المجتمع خلال الفترة 1973-2022، إذ شهدت المنطقة تراجعاً واضحاً في معدلات الزواج خلال فترة معينة نتيجة تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قبل أن تعود هذه المعدلات إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة، مع استمرار التقارب النسبي بين البيئتين الحضرية والريفية في معدلات الزواج.

2. معدل الزواج العام:

يُعد معدل الزواج العام من المؤشرات السكانية الأساسية التي تُظهر حجم النشاط الزواجي في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، ويحسب هذا المؤشر بقسمة عدد حالات الزواج في سنة ما على عدد السكان في سن الزواج أو عدد السكان من 15 سنة فأكثر لنفس السنة مضروباً في ألف (الحريف، 2008، ص258)



أ. معدل الزواج العام حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح:

يوضح الجدول (2) والشكل (2) تطور معدل الزواج العام حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح خلال الفترة 1973-2022 التغيرات التي طرأت على مستوى الإقبال على الزواج بين السكان عبر الزمن، إذ يُعد هذا المعدل من المؤشرات الديموغرافية التي تقيس عدد الزيجات قياساً إلى السكان الذين هم في سن الزواج، الأمر الذي يجعله أكثر دقة في إظهار الاتجاهات الفعلية للسلوك الزواجي مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى. وتوضح البيانات أن معدلات الزواج العام في البيئتين الحضرية والريفية اتسمت بدرجة من التقارب خلال معظم سنوات الدراسة، مع وجود فروق طفيفة تعكس اختلاف بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية بينهما.

ففي بداية فترة الدراسة عام 1973 سجل معدل الزواج العام مستوى مرتفعاً في كلا البيئتين، حيث بلغ في الحضر 14.3 في الألف، بينما بلغ في الريف 15.7 في الألف. ويعكس هذا المستوى المرتفع طبيعة المجتمع في تلك المرحلة التي اتسمت بانتشار الزواج المبكر وارتفاع معدلات تكوين الأسر، كما يشير تفوق الريف نسبياً إلى استمرار تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي تشجع على الزواج في سن مبكرة مقارنة بالحضر.

جدول (2) معدل الزواج العام حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح

خلال الفترة 1973 - 2022

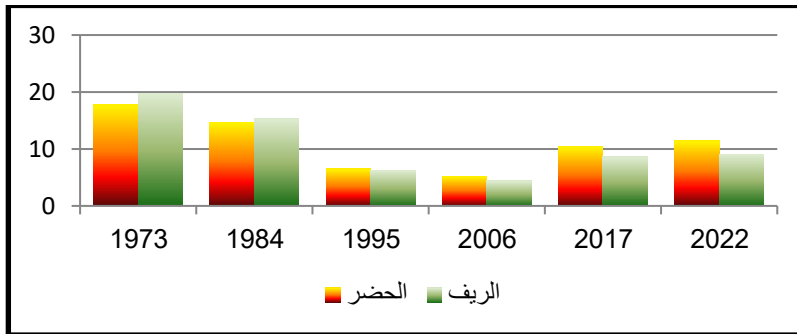
البيئة	1973	1984	1995	2006	2017	2022
الحضر	14.3	14.7	6.5	5.2	10.5	11.4
الريف	15.7	14.9	6.8	5.6	8.6	10.5

المصدر: السجل المدني بمنطقة المرح بيانات غير منشورة، 1973-2022

وفي عام 1984 استمرت معدلات الزواج العام في مستويات مرتفعة نسبياً، إذ بلغ المعدل 14.7 في الألف في الحضر و14.9 في الألف في الريف، وهو ما يدل على حالة من الاستقرار النسبي في السلوك الزواجي للسكان خلال هذه الفترة. كما يلاحظ أن الفارق بين البيئتين أصبح محدوداً جداً، الأمر الذي يشير إلى تقارب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين الحضر والريف في تلك المرحلة.

غير أن منتصف التسعينيات شهد تحولاً واضحاً في اتجاه هذا المؤشر، إذ انخفض معدل الزواج العام بشكل ملحوظ في عام 1995 ليصل إلى 6.5 في الألف في الحضر و6.8 في الألف في الريف. ويعكس هذا التراجع بداية تغيرات اجتماعية واقتصادية أثرت في السلوك الزواجي للسكان، مثل ارتفاع مستويات التعليم، وتأخر سن الزواج، وزيادة تكاليف تكوين الأسرة، إضافة إلى تغير بعض القيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج. واستمر هذا الاتجاه التنازلي في عام 2006 حيث سجل المؤشر أدنى معدلاته خلال فترة الدراسة، إذ بلغ 5.2 في الألف في الحضر و5.6 في الألف في الريف. ويعكس هذا الانخفاض استمرار تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تأجيل الزواج، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن، إلى جانب تغير أولويات الشباب واتجاههم إلى استكمال التعليم أو البحث عن فرص عمل قبل الإقدام على الزواج.

شكل (2) معدل الزواج العام حسب البيئة (الحضر- الريف) بمنطقة المرج خلال الفترة 1973-2022



المصدر: بالاعتماد على الجدول (2)

أما في السنوات اللاحقة فقد شهد معدل الزواج العام تحسناً ملحوظاً، ففي عام 2017 ارتفع المعدل إلى 10.5 في الألف في الحضر مقابل 8.6 في الألف في الريف، وهو ما يدل على عودة النشاط الزواجي نسبياً بعد مرحلة الانخفاض السابقة. وقد يرتبط هذا الارتفاع بزيادة أعداد السكان في سن الزواج نتيجة التغيرات في التركيب العمري للسكان، إضافة إلى تراكم حالات تأخر الزواج خلال السنوات الماضية.

وفي عام 2022 استمر هذا الاتجاه التصاعدي، حيث بلغ معدل الزواج العام 11.4 في الألف في الحضر و10.5 في الألف في الريف، وهو ما يشير إلى استمرار التعافي



النسبي في معدلات الزواج، مع ملاحظة أن الحضر أصبح يسجل معدلات أعلى قليلاً من الريف في هذه المرحلة، الأمر الذي قد يعكس تأثير التحضر وتوفر فرص العمل والخدمات في المدن مقارنة ببعض المناطق الريفية.

ومن خلال فترة الدراسة يتضح أن معدل الزواج العام في الحضر والريف بمنطقة المرح مر بثلاث مراحل أساسية؛ تمثلت الأولى في مرحلة الارتفاع والاستقرار النسبي خلال السبعينيات والثمانينيات، تلتها مرحلة الانخفاض الواضح خلال التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، ثم مرحلة الارتفاع النسبي خلال السنوات الأخيرة. كما يلاحظ أن الفجوة بين البيئتين بقيت محدودة طوال فترة الدراسة، وهو ما يدل على تشابه الظروف الاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في السلوك الزواجي في الحضر والريف.

ومما سبق يمكن القول إن تطور معدل الزواج العام في البيئتين الحضرية والريفية بمنطقة المرح يعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي مر بها المجتمع خلال الفترة 1973-2022، حيث شهدت معدلات الزواج تراجعاً واضحاً خلال فترة معينة نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، قبل أن تعود إلى الارتفاع نسبياً في السنوات الأخيرة مع زيادة أعداد السكان في سن الزواج.

ومما سبق تبين أن الريف حافظ على معدلات زواج أعلى قليلاً من الحضر في جميع الفترات، وهو ما يعكس استمرار الفوارق الثقافية والاجتماعية بين البيئتين، إلا أن الاتجاه العام في كلاهما هو الانخفاض الحاد والمستمر في معدلات الزواج، مما يشير إلى تغيرات بنيوية في أنماط الحياة والدور الاجتماعي للأسرة في منطقة المرح.

3. معدل الزواج الحقيقي:

يُعد معدل الزواج الحقيقي من المؤشرات الديموغرافية الدقيقة التي تُستخدم لقياس مستوى الزواج في مجتمع ما، إذ يُحسب معدل الزواج الحقيقي عن طريق أخذ عدد حالات الزواج التي تمت خلال سنة معينة وقسمتها على إجمالي عدد السكان (15 سنة فأكثر) ممن لم يسبق لهم الزواج، بما في ذلك المطلقين والأرامل من كلا الجنسين، ثم ضرب الناتج في ألف. في هذا المعدل تم استبعاد الاطفال وكذلك استبعاد السكان المتزوجين للحصول على معدل أكثر دقة وتعبير عن ظاهرة الزواج.

يعكس هذا القانون بشكل أدق احتمالية الزواج بين الأشخاص المعرضين فعلياً للزواج، ويتميز بأنه يعالج قصور معدل الزواج الخام والعام، لأنه يستبعد الأطفال والأشخاص المتزوجين بالفعل، في حين يركز على الفئة المعرضة للزواج فقط. (الخریف، 2008، ص 258) أ. معدل الزواج الحقيقي حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة الدراسة:

يُبين الجدول (3) والشكل (3) تطور معدل الزواج الحقيقي حسب البيئة الحضرية والريفية في منطقة المرج خلال الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2022، ويظهر من خلاله التغير الذي طرأ على مستوى الزواج بين السكان، إضافة إلى الفروق القائمة بين الحضر والريف عبر السنوات المختلفة.

ففي سنة 1973 سجل معدل الزواج الحقيقي مستويات مرتفعة نسبياً في كل من الحضر والريف، حيث بلغ المعدل في الحضر نحو 45.2 حالة زواج لكل ألف من السكان في سن الزواج وغير المتزوجين، بينما بلغ في الريف 47.2، وهو ما يشير إلى ارتفاع الإقبال على الزواج خلال هذه الفترة، مع تفوق طفيف للبيئة الريفية مقارنة بالحضر.

وفي تعداد سنة 1984 بدأ معدل الزواج الحقيقي في الانخفاض في كلتا البيئتين، حيث بلغ 30.7 في الحضر و32.2 في الريف. ويعكس هذا التراجع بداية انخفاض معدلات الزواج مقارنة بما كان عليه الوضع في السبعينيات، مع استمرار تسجيل الريف معدلات أعلى نسبياً من الحضر.

جدول (3) معدل الزواج الحقيقي حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرج خلال الفترة 1973 - 2022

البيئة	1973	1984	1995	2006	2017	2022
الحضر	45.2	30.7	10.8	8.9	19.1	21.4
الريف	47.2	32.2	11.2	9.2	14.3	17.8

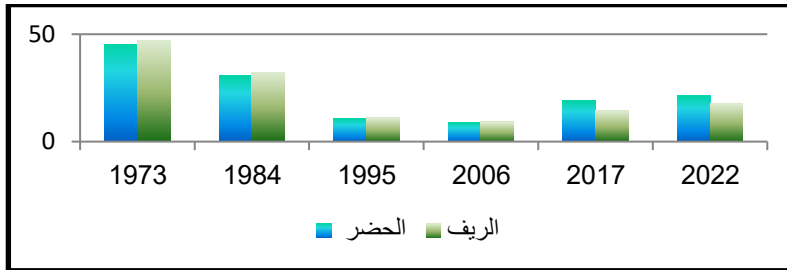
المصدر: السجل المدني بمنطقة المرج بيانات غير منشورة، 1973-2022.

أما في سنة 1995 فقد انخفض معدل الزواج الحقيقي بصورة ملحوظة، إذ بلغ 10.8 في الحضر و11.2 في الريف، وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً مقارنة بالفترات السابقة. ويشير ذلك إلى حدوث تغير واضح في نمط الزواج بين السكان، حيث أصبح الزواج أقل انتشاراً مقارنة بما كان عليه في العقود السابقة.

واستمر في الاتجاه نحو الانخفاض سنة 2006، حيث بلغ معدل الزواج الحقيقي 8.9 في الحضر و9.2 في الريف، وهي من أدنى القيم المسجلة خلال الفترة المدروسة، مما يدل على تراجع واضح في معدلات الزواج خلال هذه المرحلة، مع استمرار التفوق النسبي للريف.

شكل (3) معدل الزواج الحقيقي حسب البيئة (الحضر- الريف) بمنطقة المرح

خلال الفترة 1973- 2022



المصدر: بالاعتماد على الجدول (3)

إلا أن البيانات اللاحقة تشير إلى حدوث ارتفاع نسبي في معدل الزواج الحقيقي. ففي سنة 2017 ارتفع المعدل ليصل إلى 19.1 في الحضر، في حين بلغ 14.3 في الريف، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً في معدلات الزواج مقارنة بسنة 2006. كما استمر هذا الاتجاه التصاعدي في سنة 2022، حيث بلغ المعدل 21.4 في الحضر و17.8 في الريف. ومما سبق تبين أن معدل الزواج الحقيقي في منطقة المرح شهد اتجاهًا عامًا نحو الانخفاض خلال الفترة من 1973 إلى 2006، حيث تراجعت معدلات الزواج بشكل واضح في كل من الحضر والريف، ثم بدأ في الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة. كما يتضح وجود فروق بين البيئتين، إذ كانت معدلات الزواج في الريف أعلى قليلاً من الحضر في بداية الفترة، بينما سجل الحضر معدلات أعلى نسبياً في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تغيراً تدريجياً في نمط الزواج بين البيئتين.

ثانياً: محددات الزواج وتغيراته الديموغرافية والاجتماعية:

يُعتبر الزواج من أهم الظواهر الاجتماعية والديموغرافية، لأنه يعكس التغيرات التي تطرأ على بنية المجتمع وأنماط الحياة الأسرية. تتأثر معدلات الزواج بعدة عوامل، منها الاجتماعية

مثل العمر عند الزواج، ومستوى التعليم، والعوامل الاقتصادية مثل الوضع المالي للفرد ومستوى دخل الأسرة.

كما تلعب البيئة السكانية دورًا كبيرًا في هذه العملية، فمؤشرات الزواج تختلف بين الحضر والريف بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي، ومستوى التعليم، ومشاركة النساء في العمل. وفهم هذه العوامل يساعد على التعرف على كيفية تغير الزواج وتأثيره على النمو السكاني ومستوى الخصوبة في المجتمع.

1. تطور متوسط سن الزواج حسب البيئة (الحضر والريف):

يعتبر متوسط سن الزواج من المؤشرات الديموغرافية الهامة التي تعكس طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، كما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى التعليم والظروف الاقتصادية السائدة.

يبين الجدول (4) والشكل (4) تطور متوسط سن الزواج للإناث في منطقة المرج خلال الفترة 1973-2022 عن تغيرات ديموغرافية واجتماعية عميقة، مع وجود اختلاف واضح بين الحضر والريف. ففي المناطق الحضرية، ارتفع متوسط سن الزواج من 17.2 سنة عام 1973 إلى 29.1 سنة عام 2017، ثم شهد انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى 27 سنة في عام 2022، مما يعكس تحولات جذرية في السلوك الاجتماعي والإنجابي للنساء.

جدول (4) تطور متوسط سن الزواج الاناث حسب البيئة (الحضر-الريف)

بمنطقة المرج 1973-2022

السنوات	الحضر	الريف
1973	17.2	16.6
1984	22.6	21.4
1995	24.0	22.5
2006	27.4	24.9
2017	29.1	23.4
2022	27.0	24.9

المصدر: السجل المدني الرئيسي، بيانات غير منشورة 1973-2022

ويعزى هذا الارتفاع إلى عوامل متشابكة أبرزها توسع التعليم، لا سيما تعليم الفتيات، وزيادة فرص عمل الاناث، إلى جانب التحولات الثقافية والاجتماعية التي أعادت ترتيب



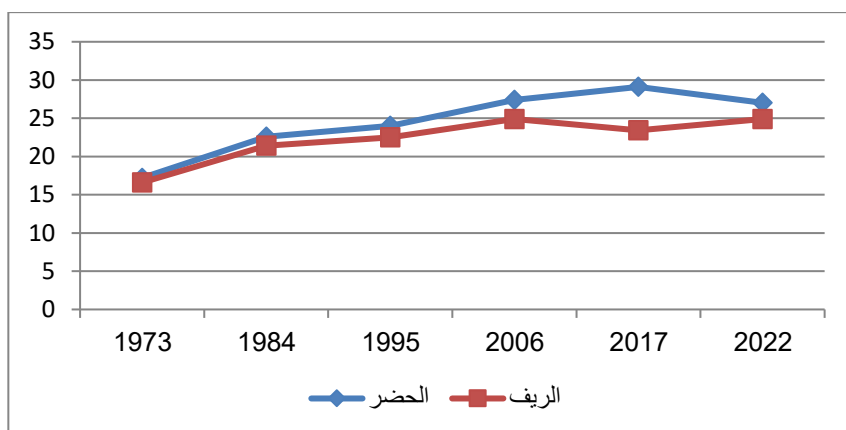
أولويات الأسرة والحياة الزوجية، بحيث أصبح الزواج المبكر أقل قبولاً اجتماعياً. كما أن التغيرات الاقتصادية، وارتفاع تكاليف المعيشة في الحضر، ساهمت في تأخير الزواج، إذ أصبح من الصعب تكوين أسرة دون وجود موارد مالية كافية، ما أدى بالضرورة إلى رفع متوسط سن الزواج.

أما في الريف، فقد شهد متوسط سن الزواج ارتفاعاً تدريجياً من 16.6 سنة في 1973 إلى 24.9 سنة في 2006 و2022، مع انخفاض مؤقت إلى 23.4 سنة في 2017، وهو ما يعكس تأثيراً أبطأ للتحويلات الاقتصادية والتعليمية على الأعراف الريفية التي كانت تدعم الزواج المبكر. ومع ذلك، بدأت تظهر مؤشرات حديثة على تأخر الزواج بين الفتيات الريفيات، خصوصاً اللواتي حصلن على تعليم أعلى أو شاركن في العمل خارج المنزل، وهو ما يظهر الفجوة المستمرة بين الحضر والريف، والتي تصل في بعض الفترات إلى خمس أو ست سنوات، ما يبرز التباين المكاني في السلوك الاجتماعي والإنجابي.

يرتبط ارتفاع متوسط سن الزواج بانخفاض معدل الزواج الخام، إذ يقل عدد النساء المتزوجات في كل سنة مع تأخر الزواج، مما ينعكس على معدلات الزواج السنوية. ويبدو هذا التأثير جلياً في الحضر، حيث شهدت المدينة انخفاضاً مستمراً في معدلات الزواج خلال الفترة نفسها. أما في الريف، فبالرغم من استمرار الزواج المبكر نسبياً، بدأت معدلات الزواج تشهد انخفاضاً تدريجياً نتيجة التأثير المتزايد للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، لكنها ما تزال أعلى مقارنة بالحضر. كما أن تأخر الزواج له أثر مباشر على الدورة الإنجابية للمرأة، إذ يؤدي إلى تقصير فترة الإنجاب، وبالتالي إلى انخفاض الخصوبة الكلية، وهو ما يتضح بجلاء في الحضر، بينما يحافظ الريف على مستويات خصوبة أعلى على الرغم من تأثير التأخر التدريجي.

يمكن كذلك وضع هذا التحول في إطار الانتقال الديموغرافي الذي تمر به منطقة المرح، حيث يشير ارتفاع متوسط سن الزواج في الحضر إلى انخفاض معدلات الإنجاب وتغيرات في التكوين العمري للسكان، بما يسهم في إبطاء النمو السكاني وتراجع نسبة الشباب في الهيكل العمري. أما الريف، فيمثل نموذجاً للانتقال الديموغرافي الأبطأ، حيث لا تزال الأعراف التقليدية تؤثر على الزواج المبكر، إلا أن التعليم والتحويلات الاقتصادية بدأتاً تهيئانه لدخول مرحلة لاحقة من التأخر في الزواج وانخفاض الخصوبة، على نحو مشابه لما حدث في الحضر بعد عقود.

شكل(4) تطور متوسط سن الزواج الاناث حسب البيئة (الحضر-الريف) بمنطقة المرج 1973-2022



المصدر: بالاعتماد على الجدول(4)

وبناء على ذلك، يتضح أن العلاقة بين متوسط سن الزواج ومعدلات الزواج والخصوبة تمثل حلقة مترابطة، إذ يؤدي ارتفاع سن الزواج إلى انخفاض معدل الزواج، الذي ينعكس بدوره على تراجع الخصوبة الكلية. كما تعكس هذه العلاقة الفوارق المكانية بين الحضر والريف، مع بروز دور التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في تسريع هذا التأثير في الحضر، وتأخره نسبياً في الريف. وبذلك يعد متوسط سن الزواج مؤشراً حيويًا لفهم التغيرات الديموغرافية في المنطقة، حيث يعكس ليس فقط الفوارق بين البيئتين، بل يكشف أيضاً عن الاتجاه العام لتطور السلوك الإنجابي وتأثيره على النمو السكاني والهيكلي العمري للسكان.

2. تغير الحالة التعليمية للإناث حسب البيئة(الحضر-الريف) بمنطقة المرج

يُعد المستوى التعليمي للإناث من العوامل الاجتماعية المهمة التي تؤثر في السلوك الديموغرافي للسكان، ولا سيما فيما يتعلق بأنماط الزواج والإنجاب. وتظهر البيانات وجود تفاوت في الخصائص التعليمية للإناث بين البيئتين الحضرية والريفية بمنطقة المرج، حيث يعكس هذا التفاوت اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومدى انتشار المؤسسات التعليمية في كل بيئة. ويوضح الجدول (5) والشكل(5) تطور التركيب التعليمي للإناث في كل من الحضر والريف بمنطقة المرج خلال الفترة 1973-2022.



فيما يتعلق بنسبة الأمية يتضح أنها كانت مرتفعة في بداية فترة الدراسة، خاصة في الريف، فقد بلغت نسبة الأمية بين الإناث عام 1973 نحو 68.1% في الحضر مقابل 88.8% في الريف، وهو ما يعكس ضعف فرص تعليم الإناث في تلك الفترة نتيجة الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة. ومع التوسع في الخدمات التعليمية بدأت هذه النسبة في التراجع التدريجي، حيث بلغت في عام 1984 نحو 62.6% في الحضر و73.5% في الريف.

ثم انخفضت بشكل ملحوظ في عام 1995 لتصل إلى 23.9% في الحضر و37.4% في الريف. واستمر هذا الانخفاض في عام 2006 حيث بلغت نسبة الأمية 15.2% في الحضر و21.9% في الريف، ثم تراجعت أكثر في عام 2017 لتصل إلى 10.5% في الحضر و14.1% في الريف، حتى بلغت في عام 2022 نحو 7.6% في الحضر و10.6% في الريف. ويعكس هذا الانخفاض التحسن التدريجي في فرص تعليم الإناث خلال العقود الأخيرة.

أما فيما يتعلق بنسبة الإناث الملمات بالقراءة والكتابة فيلاحظ أنها اتجهت نحو الانخفاض خلال فترة الدراسة نتيجة انتقال نسبة كبيرة منهن إلى مستويات تعليمية أعلى. فقد بلغت هذه النسبة عام 1973 نحو 23.7% في الحضر و10.3% في الريف، ثم انخفضت في عام 1984 إلى 10.4% في الحضر و13.8% في الريف، وفي عام 1995 بلغت 15.2% في الحضر و20.3% في الريف. أما في عام 2006 فقد بلغت 9.5% في الحضر و12.3% في الريف، ثم تراجعت في عام 2017 إلى 6.0% في الحضر و8.3% في الريف، حتى وصلت في عام 2022 إلى 4.2% في الحضر و6.1% في الريف، وهو ما يشير إلى تحسن المستوى التعليمي وانتقال الإناث تدريجيًا إلى مراحل تعليمية أعلى.

جدول (5) نسبة الحالة التعليمية للإناث حسب البيئة (الحضر-الريف) بمنطقة المرج خلال
الفترة 1973- 2022

المستوي التعليمي	امي	يقرا ويكتب	الشهادة الابتدائية	الشهادة الاعدادية	الشهادة الثانوية	شهادة فوق الثانوية ودون الجامعية	مرحلة التعليم الجامعي	دراسات عليا	غير مبين
1973	68.1	23.7	5.2	2.8	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1
1984	62.6	10.4	11.9	6.0	8.3	0.0	0.8	0.0	0.0
1995	23.9	16.2	19.8	21.0	17.0	0.1	1.9	0.0	0.1
2006	15.2	9.5	16.3	19.8	22.1	6.6	9.8	0.1	0.6
2017	10.5	6.0	16.9	19.4	22.7	8.8	14.9	0.8	0.0
2022	7.6	4.2	19.5	20.5	23.2	8.9	15.2	0.9	0.0
1973	88.8	10.3	0.6	0.2	0.0	0.0	0	0.0	0.1
1984	73.5	13.8	8.0	2.5	2.1	0.0	0.1	0.0	0
1995	37.4	20.3	18.2	15.2	8.1	0.1	0.6	0.0	0.1
2006	21.9	12.3	18.7	19.6	17.2	3.8	6	0.1	0.4
2017	*14.1	*8.3	20.5	21.1	22.2	5.2	8.5	0.1	0.0
2022	*10.6	*6.1	22.1	22.3	22.2	6.5	10.1	0.1	0.0

المصدر: بالاعتماد على:

- نتائج التعداد العام للسكان، الجبل الأخضر، ج (9) 1973، ص 45.
- نتائج التعداد العام للسكان، بلدية الفاتح، ج (9) 1984، ص 83.
- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، الجبل الأخضر، ج (23) 1995، ص 153. 154
- نتائج تعداد العام لسكان مدينة المرج، ج-(18) 2006، ص 33. 36.
- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منطقة سهل بنغازي، ج (23) 1995، ص 147. 149.
- مكتب مراقبة التعليم بمنطقة المرج، بيانات غير منشورة، 2022-2017
- مكتب أعضاء هيئة التدريس بكلليات جامعة المرج، بيانات غير منشورة، 2022-2017
- مكتب مسجل الكلية بكلليات جامعة المرج، بيانات غير منشورة 2022-2017
- * تقدير الباحث بالاعتماد على بيانات تعداد 2006-1995

أما بالنسبة للحاصلات على الشهادة الابتدائية فيتضح من الجدول أن نسبتهن شهدت ارتفاعاً تدريجياً مع توسع التعليم الأساسي. فقد بلغت في عام 1973 نحو 5.2% في الحضر و0.6% في الريف، ثم ارتفعت في عام 1984 إلى 11.9% في الحضر و8.0% في الريف. وفي عام 1995 بلغت 19.8% في الحضر و18.2% في الريف، واستمرت في الارتفاع في عام 2006 حيث بلغت 16.3% في الحضر و18.7% في الريف، ثم ارتفعت في عام 2017 إلى 16.9% في الحضر و20.5% في الريف، وفي عام 2022 بلغت 19.5% في الحضر و22.1% في الريف.



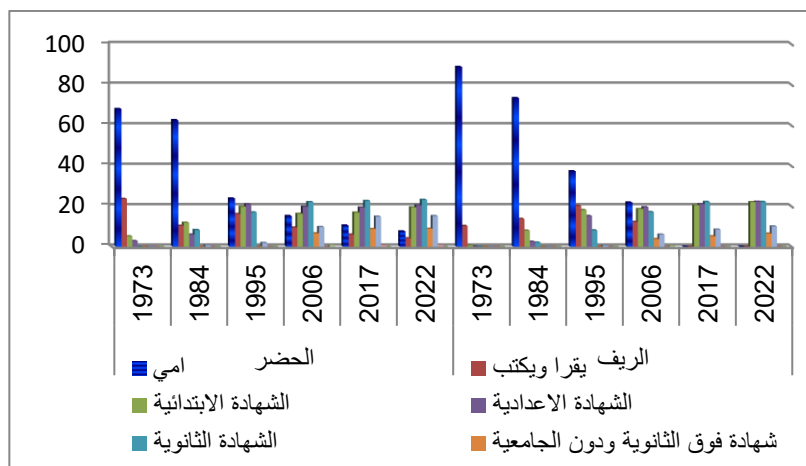
أما بالنسبة للحاصلات على الشهادة الإعدادية فقد كانت نسبتهم منخفضة في بداية فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1973 نحو 2.8% في الحضر و0.2% في الريف. ومع مرور الوقت شهدت هذه النسبة ارتفاعاً واضحاً، حيث بلغت في عام 1984 نحو 6.0% في الحضر و2.5% في الريف، ثم ارتفعت في عام 1995 لتصل إلى 21.0% في الحضر و15.2% في الريف. وفي عام 2006 بلغت 19.8% في الحضر و19.6% في الريف، ثم سجلت في عام 207 نحو 19.4% في الحضر و21.1% في الريف، بينما بلغت في عام 2022 نحو 20.5% في الحضر و22.3% في الريف.

أما فيما يتعلق بالحاصلات على الشهادة الثانوية فقد شهدت نسبتهم ارتفاعاً واضحاً خلال فترة الدراسة نتيجة التوسع في التعليم الثانوي. ففي عام 1973 لم تسجل أي نسبة تقريباً في كل من الحضر والريف، بينما ارتفعت في عام 1984 لتبلغ 8.3% في الحضر و2.1% في الريف. وفي عام 1995 بلغت 17.0% في الحضر و8.1% في الريف، ثم ارتفعت في عام 2006 لتصل إلى 22.1% في الحضر و17.2% في الريف. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2017 حيث بلغت 22.7% في الحضر و22.2% في الريف، بينما بلغت في عام 2022 نحو 23.2% في الحضر و22.2% في الريف.

أما بالنسبة للحاصلات على شهادة فوق الثانوية ودون الجامعية فقد كانت نسبتهم منخفضة في بداية فترة الدراسة، حيث لم تسجل أي نسبة تقريباً في عام 1973. ومع التوسع في التعليم المتوسط والمعاهد الفنية بدأت هذه النسبة في الارتفاع، حيث بلغت في عام 2006 نحو 6.6% في الحضر و3.8% في الريف، ثم ارتفعت في عام 2017 إلى 8.8% في الحضر و5.2% في الريف، حتى وصلت في عام 2022 إلى 8.9% في الحضر و6.5% في الريف.

أما فيما يتعلق بالحاصلات على الشهادة الجامعية فقد كانت نسبتهم محدودة في بداية فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1973 نحو 0.1% في الحضر ولم تسجل نسبة في الريف. إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مع التوسع في التعليم الجامعي، حيث بلغت في عام 2006 نحو 9.8% في الحضر و6.0% في الريف. واستمر هذا الارتفاع في عام 2017 حيث بلغت 14.9% في الحضر و8.5% في الريف، حتى وصلت في عام 2022 إلى 15.2% في الحضر و10.1% في الريف.

شكل(5)توزيع الحالة التعليمية للإناث حسب البيئة الحضرية والريفية في منطقة المرح خلال الفترة 1973. 2022



المصدر: بالاعتماد على الجدول(5)

أما بالنسبة للحاصلات على الدراسات العليا فقد ظلت نسبتهن محدودة خلال معظم سنوات الدراسة، حيث لم تسجل أي نسبة تقريباً في عام 1973. ومع مرور الوقت بدأت هذه النسبة في الارتفاع التدريجي، حيث بلغت في عام 2006 نحو 0.1% في كل من الحضر والريف، ثم ارتفعت في عام 2017 إلى 0.8% في الحضر و 0.1% في الريف، حتى بلغت في عام 2022 نحو 0.9% في الحضر و 0.1% في الريف.

ومما سبق يتضح وجود تباين واضح في مستويات تعليم الإناث بين الحضر والريف، خاصة في الفترات الأولى من الدراسة، ويرجع ذلك إلى محدودية المؤسسات التعليمية في المناطق الريفية وتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت تحد من تعليم الإناث، إضافة إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر. إلا أن العقود الأخيرة شهدت تحسناً ملحوظاً في مستوى تعليم الإناث نتيجة التوسع في المؤسسات التعليمية وزيادة الوعي بأهمية التعليم، مما أدى إلى ارتفاع نسب الحاصلات على التعليم الثانوي والجامعي، مع استمرار تفوق الحضر نسبياً على الريف في معظم المستويات التعليمية.



3. معدل نمو القوى العاملة للإناث حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح:

يمثل انخراط الإناث في سوق العمل أحد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المهمة التي تعكس التحولات التي يشهدها المجتمع، كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط الزواج وتوقيته. يوضح الجدول (6) والشكل (6) وجود تباين في معدل نمو قوة العمل وفقاً للنوع ومكان الإقامة، يتبين من ذلك تباين أعداد الداخلين إلى سوق العمل بين الحضر والريف، كما تختلف نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل من مجتمع لآخر.

وقد اتضح أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة كانت أعلى نسبياً في الريف مقارنة بالحضر خلال الفترة 1973-1984، حيث بلغت 23.8% في الريف مقابل 14.7% في الحضر. ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في الريف، حيث تشارك الإناث بدرجة أكبر في الأنشطة الزراعية والأعمال الأسرية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، في حين كانت فرص العمل النظامي للإناث في المدن محدودة نسبياً في تلك الفترة.

وخلال الفترة 1984-1995 شهدت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة انخفاضاً ملحوظاً في كل من الحضر والريف، حيث بلغت 3.6% في الحضر و 1.6% في الريف. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة عوامل، من أبرزها التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة، إضافة إلى استمرار ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم بين الإناث، مما أدى إلى تأجيل دخولهن إلى سوق العمل خلال هذه المرحلة.

أما خلال الفترة 1995-2006 فقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة مرة أخرى، حيث بلغت 8.1% في الحضر و 11.0% في الريف. ويعكس هذا الارتفاع تحسن فرص العمل للإناث وزيادة مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب ارتفاع مستويات التعليم لدى الإناث، مما أتاح لهن فرصاً أفضل للانخراط في سوق العمل.

وفي الفترة 2006-2017 استقرت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى حد كبير، حيث بلغت 8.0% في الحضر و 8.9% في الريف، وهو ما يشير إلى نوع من التوازن النسبي بين الحضر والريف من حيث مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي.

أما خلال الفترة الأخيرة 2017-2022 فقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الحضر لتصل إلى 8.7%، في حين انخفضت في الريف إلى 3.5%، وهو

ما قد يعكس تحسن فرص العمل والخدمات في الحضر مقارنة الريف، إضافة إلى تزايد التحاق الإناث بالتعليم العالي في الحضر.

جدول (6) التوزيع النسبي للقوى العاملة للإناث (الحضر والريف) بمنطقة المرج للفترة 1973-2022

البيئة	1973-1984	1984-1995	1995-2006	2006-2017	2017-2022
الحضر	14.7	3.6	8.1	8.0	8.7
الريف	23.8	1.6	11.0	8.9	3.5

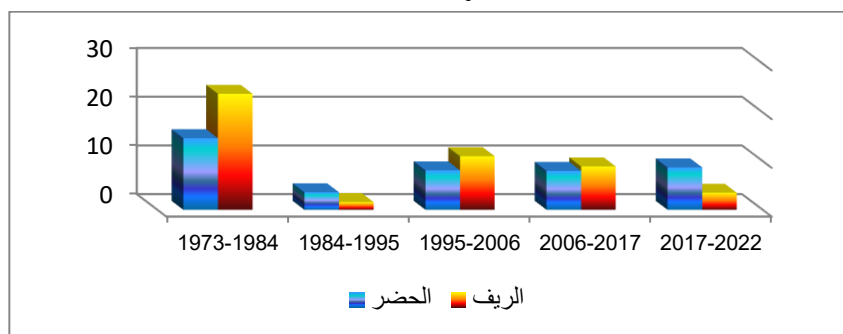
المصدر:

- نتائج التعداد العام للسكان، الجبل الأخضر، ج (37) 1973، ص 81.
- نتائج التعداد العام للسكان، بلدية الفاتح، ج (33)، 1984 ص 119.118.117.
- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، الجبل الأخضر، ج (44) 7، ص 110 218، 1995.
- نتائج تعداد العام لسكان مدينة المرج، ج (30)، 2006، ص 56.
- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منطقة سهل بنغازي، ج (43)، 1995، ص 1، 203.
- وزارة المالية، بلدية المرج، بلدية جردس، بلدية الساحل، بيانات غير منشورة، 2022-2017.
- مركز الباحثين عن العمل، بيانات غير منشورة، 2022-2017.

ومما سبق يتضح أن مشاركة الإناث في القوى العاملة تعد من العوامل المؤثرة في معدلات الزواج، إذ يؤدي انخراط المرأة في العمل إلى تأخير سن الزواج نسبياً نتيجة سعيها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمهني قبل الإقدام على الزواج. كما أن استمرار الفتيات في التعليم والعمل يحد من ظاهرة الزواج المبكر، خاصة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها فرص التعليم والعمل بدرجة أكبر مقارنة بالمناطق الريفية.

شكل (6) نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب البيئة الحضرية والريفية في منطقة المرج

خلال الفترة 1973-2022



المصدر: بالاعتماد على الجدول (6)



كما أن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل يرتبط عادة بارتفاع متوسط سن الزواج، حيث تميل الإناث العاملات إلى تأجيل الزواج لفترة أطول مقارنة بغير العاملات، وذلك بسبب التوفيق بين متطلبات العمل والحياة الأسرية. ولذلك يمكن القول إن تزايد مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بمنطقة المرح خلال العقود الأخيرة أسهم في تغيير أنماط الزواج، ولا سيما تأخر سن الزواج وانخفاض معدلات الزواج المبكر، وهو ما ينسجم مع التحولات الديموغرافية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة المدروسة.

وبذلك يتضح أن العلاقة بين مشاركة الإناث في القوى العاملة ومعدلات الزواج علاقة عكسية نسبياً؛ فكلما ارتفعت مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ارتفع متوسط سن الزواج وتراجعت معدلات الزواج المبكر، خاصة في البيئات الحضرية التي تتوفر فيها فرص العمل والتعليم بدرجة أكبر.

ثالثاً: معدلات الخصوبة:

1. معدل الخصوبة العمرية الخاصة :

هو أحد المقاييس الديموغرافية المستخدمة في دراسة الخصوبة، ويقصد به عدد المواليد الأحياء الذين تنجبهم النساء في فئة عمرية محددة خلال سنة معينة لكل ألف امرأة في الفئة العمرية نفسها. ويُستخدم هذا المعدل لقياس نمط الإنجاب حسب العمر، وإبراز الفئات العمرية الأكثر إسهاماً في عملية الإنجاب داخل المجتمع. كما يساعد في تحليل التغيرات في السلوك الإنجابي للإناث ومقارنة مستويات الخصوبة بين المجتمعات أو عبر الفترات الزمنية المختلفة.

وقد عرّف هذا المعدل بأنه مؤشر يوضح العلاقة بين عدد المواليد الأحياء للأمهات في فئة عمرية معينة وعدد النساء في تلك الفئة خلال فترة زمنية محددة، ويُعبّر عنه عادة بعدد المواليد لكل ألف امرأة من نفس الفئة العمرية (أبو عيانة، 2000، ص214).

أ. تغير معدل الخصوبة العمرية الخاصة حسب البيئة (الحضر-الريف) بمنطقة المرح:
من خلال بيانات الجدول (7) يتضح تباين معدلات الزواج حسب الفئات العمرية بين البيئتين الحضرية والريفية خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2022، وهو ما يعكس اختلاف أنماط الزواج بين السكان في كل من الحضر والريف، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على توقيت الزواج عبر الزمن.

ففي عام 1973 يظهر ارتفاع واضح لمعدلات الزواج في الأعمار الصغيرة نسبياً، ولا سيما في الفئة العمرية (20-24) سنة، حيث سجلت أعلى القيم في كل من الحضر والريف، إذ بلغت نحو 401.2 في الحضر و445.2 في الريف. ويعكس ذلك شيوع الزواج المبكر خلال هذه الفترة، خاصة في المناطق الريفية التي سجلت معدلات أعلى في الفئات العمرية الصغيرة مثل فئة (15-19) سنة مقارنة بالحضر، وهو ما يشير إلى ميل سكان الريف إلى الزواج في سن أصغر.

في عام 1984، استمرت الفئة العمرية (20-24) في تسجيل أعلى معدلات الزواج، إلا أن القيم بدأت في الانخفاض نسبياً مقارنة بتعداد 1973، كما بدأت تظهر زيادة نسبية في الفئات العمرية الأعلى مثل (25-29) و(30-34) سنة، الأمر الذي يشير إلى بداية تحول تدريجي في توقيت الزواج نحو الأعمار الأكبر نسبياً.

وفي عام 1995 فيلاحظ تراجع واضح في معدلات الزواج في الفئات العمرية الصغيرة، خاصة فئة (15-19) سنة، سواء في الحضر أو الريف، في مقابل ارتفاع نسبي في الفئات العمرية (25-29) سنة، مما يدل على استمرار الاتجاه نحو تأخر سن الزواج. ويعكس هذا التغير تحولا في نمط الزواج بحيث أصبح الزواج يتركز بدرجة أكبر في الأعمار المتوسطة بدلاً من الأعمار المبكرة.

أما في عام 2006 استمر هذا الاتجاه بشكل أكثر وضوحاً، حيث انخفضت معدلات الزواج في الفئات العمرية الصغيرة إلى مستويات أقل مقارنة بالتعدادات السابقة، بينما تركزت المعدلات بشكل أكبر في الفئة العمرية (25-29) سنة، خاصة في المناطق الريفية. ويشير ذلك إلى تزايد الميل إلى تأخر الزواج مقارنة بالفترات السابقة.

وفي عام 2017 و2022 فقد ظهر تحول أوضح في نمط الزواج، حيث سجلت الفئة العمرية (25-29) سنة أعلى معدلات الزواج في كل من الحضر والريف، متجاوزة الفئات العمرية الأصغر. ويعكس ذلك انتقال الزواج إلى أعمار أعلى مقارنة بما كان عليه الحال في السبعينيات والثمانينيات. كما يتضح استمرار الفروق بين الحضر والريف، إذ ظلت معدلات الزواج في الريف أعلى نسبياً في بعض الفئات العمرية، مما يدل على استمرار الميل إلى الزواج في سن أصغر مقارنة بالحضر.



ومما سبق ، يتبين أن نمط الزواج في منطقة الدراسة قد شهد تحولاً تدريجياً من التركيز في الأعمار الصغيرة خلال السبعينيات إلى التركيز في الأعمار المتوسطة، ولا سيما الفئة العمرية (25-29) سنة خلال السنوات الأخيرة، مع استمرار وجود فروق نسبية بين الحضر والريف في توقيت الزواج.

جدول (7) معدل الخصوبة العمرية الخاصة حسب البيئة (الحضر-الريف) بمنطقة المرح خلال

الفترة 1973-2022

سنة التعداد	البيئة	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49
1973	الحضر	170.8	401.2	399.8	377.7	276.5	154.4	7.6
	الريف	388.2	445.2	373	332.7	258.7	152.9	27.8
1984	الحضر	168.1	295.9	361.4	347.6	333.9	129.1	1.7
	الريف	353.9	360.6	290.4	231.9	171.6	115.3	28.1
1995	الحضر	56.2	81.2	296.3	170.8	145.2	137.1	4.1
	الريف	99.6	115	267.5	181	158.5	136.4	13.4
2006	الحضر	47.6	58.4	139.8	76.8	68.5	23.2	0
	الريف	67.2	88.8	171.6	49.6	45.8	32.7	7.7
2017	الحضر	34.3	79.5	405.5	317.3	216.1	63.7	0
	الريف	68.3	173	404.3	301.8	194.1	81.1	3.6
2022	الحضر	29.2	79.8	400.8	316.7	150.9	64.5	0
	الريف	67.6	118.9	424.4	308.4	191.4	69.6	1.9

المصدر:

- نتائج التعداد العام للسكان، الجبل الأخضر، ج (1)، 1973، ص 31، 30.
- نتائج التعداد العام للسكان، بلدية الفاتح، ج (1)، 1984، ص 6.
- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، الجبل الأخضر، ج (14)، 1995، ص 109، 112.
- نتائج تعداد العام لسكان مدينة المرح، ج (11)، 2006، ص 15، 17.
- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منطقة سهل بنغازي، ج (14)، 1995، ص 102، 105.
- السجل المدني منطقة المرح، بيانات غير منشورة، 1973-2022.

2. معدل الخصوبة الكلية:

يُعد معدل الخصوبة السكانية من أهم المؤشرات الديموغرافية التي تُستخدم لقياس مستوى الإنجاب في مجتمع ما، إذ يُعبّر عنه بعدد المواليد الأحياء لكل ألف من السكان

خلال سنة معينة. ويُعتبر هذا المعدل مقياسًا عامًا يربط بين حجم السكان وعدد المواليد، مما يتيح تقييم الاتجاهات السكانية وتقدير معدلات النمو الطبيعي. تتأثر الخصوبة بعدة عوامل مترابطة، أبرزها العمر عند الزواج الأول، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، والتحضر، وانتشار وسائل تنظيم الأسرة. كما تُعد الخصوبة انعكاسًا مباشرًا للسلوك الإنجابي للأفراد، وللقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة، لذلك فإن انخفاضها أو ارتفاعها يُعد مؤشرًا على التحول الديموغرافي الذي تمر به المجتمعات (اليزيدي، 2010، ص 121).

أ. معدل الخصوبة الكلية حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح

يبين الجدول (8) والشكل (7) تطور معدل الخصوبة الكلية حسب البيئة الحضرية والريفية في منطقة المرح خلال الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2022، ويظهر من خلاله التغير الذي طرأ على مستوى الخصوبة بين السكان، إضافة إلى الفروق القائمة بين الحضر والريف عبر الزمن.

ففي بداية الفترة، وتحديدًا في سنة 1973، سجلت الخصوبة الكلية مستويات مرتفعة في كل من الحضر والريف، حيث بلغ المعدل في الحضر نحو 8.9 مولودًا لكل امرأة، في حين ارتفع في الريف إلى 9.9 مولودًا لكل امرأة. ويعكس ذلك الارتفاع الكبير في معدلات الإنجاب خلال تلك المرحلة، كما يوضح أن البيئة الريفية كانت تتميز بمستوى خصوبة أعلى مقارنة بالحضر، وهو ما يشير إلى أن السلوك الإنجابي في الريف كان يميل إلى إنجاب عدد أكبر من الأطفال مقارنة بالمدن.

جدول (8) معدل الخصوبة الكلية حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرح

خلال الفترة 1973-2006

البيئة	1973	1984	1995	2006	2017	2022
الحضر	8.9	8.2	4.1	2.1	5.6	5.2
الريف	9.9	7.9	4.8	2.3	5.8	5.9

المصدر: الجدول (7)

وفي سنة 1984 استمر مستوى الخصوبة مرتفعًا نسبيًا، إلا أنه بدأ يشهد بعض التراجع مقارنة بعام 1973، حيث بلغ المعدل في الحضر 8.2 مولودًا لكل امرأة، بينما



سجل في الريف 7.9 مولودًا. ويلاحظ في هذه السنة حدوث تقارب واضح بين البيئتين، بل إن الحضر سجل معدلًا أعلى قليلًا من الريف، وهو ما يدل على حدوث تغير نسبي في نمط الخصوبة خلال هذه المرحلة.

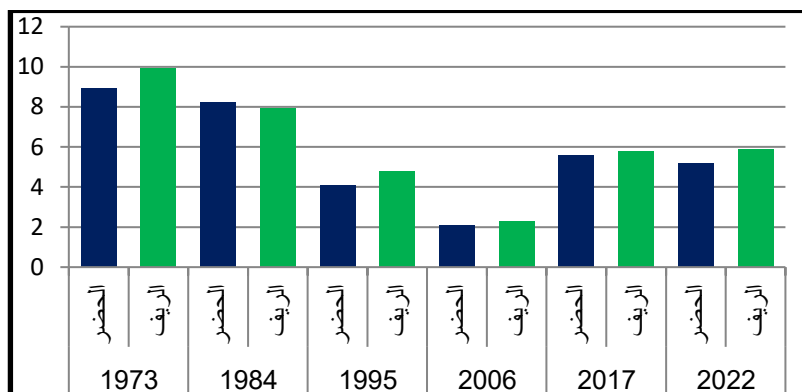
أما في سنة 1995 فقد ظهر انخفاض واضح في مستويات الخصوبة في كل من الحضر والريف، حيث تراجع المعدل في الحضر إلى 4.1 مولودًا لكل امرأة، بينما بلغ في الريف 4.8 مولودًا. ويعكس هذا الانخفاض تحولًا ملحوظًا في السلوك الإنجابي للسكان، حيث اتجهت الأسر إلى تقليل عدد المواليد مقارنة بالفترات السابقة، كما استمر التفوق النسبي للريف في مستوى الخصوبة.

وفي سنة 2006 استمر الاتجاه نحو الانخفاض، حيث سجلت الخصوبة الكلية أدنى مستوياتها خلال الفترة المدروسة، إذ بلغ المعدل 2.1 مولود لكل امرأة في الحضر و2.3 مولود في الريف. ويشير ذلك إلى حدوث تراجع كبير في معدلات الإنجاب مقارنة بما كان عليه الوضع في العقود السابقة، مع استمرار الفارق بين البيئتين وإن كان بفارق محدود.

وعند الانتقال إلى السنوات اللاحقة، يتضح حدوث ارتفاع نسبي في مستوى الخصوبة مرة أخرى. ففي سنة 2017 ارتفع المعدل ليصل إلى 5.6 مولودًا لكل امرأة في الحضر و5.8 في الريف، وهو ما يمثل زيادة واضحة مقارنة بسنة 2006. كما استمر هذا المستوى المرتفع نسبيًا في سنة 2022، حيث بلغ المعدل 5.2 مولودًا لكل امرأة في الحضر و5.9 مولودًا في الريف، مما يشير إلى استمرار تفوق الريف على الحضر في مستوى الخصوبة.

ومن خلال تتبع تطور الخصوبة الكلية خلال الفترة المدروسة يتضح أن منطقة المرح شهدت تحولًا ملحوظًا في مستويات الخصوبة، حيث بدأت بمعدلات مرتفعة جدًا في السبعينيات، ثم اتجهت نحو الانخفاض التدريجي خلال الثمانينيات والتسعينيات حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في منتصف العقد الأول من الألفية، قبل أن تسجل ارتفاعًا نسبيًا في السنوات اللاحقة.

شكل(7) معدل الخصوبة الكلية حسب البيئة (الحضر - الريف) بمنطقة المرج
خلال الفترة 1973-2022



المصدر: بالاعتماد على الجدول(5)

كما يلاحظ استمرار الفروق بين الحضر والريف طوال الفترة، إذ غالبًا ما كانت معدلات الخصوبة في الريف أعلى منها في الحضر، وهو ما يعكس اختلاف السلوك الإنجابي بين البيئتين.

رابعاً: العلاقة بين معدلي الزواج الخام والخصوبة الكلية حسب البيئة (الحضر-الريف)

يوضح الشكل(8) الربط بين معدل الزواج الخام ومعدل الخصوبة الكلية حسب البيئة (الحضر-الريف) في منطقة المرج خلال الفترة 1973-2022 وجود علاقة ديموغرافية وثيقة بين السلوك الزواجي ومستويات الإنجاب، إذ يمثل الزواج الإطار الاجتماعي الرئيس للإنجاب في المجتمع، ولذلك فإن التغير في معدلات الزواج غالبًا ما ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مستويات الخصوبة. ويكشف تحليل القيم الواردة في الجدولين والرسم البياني المصاحب عن وجود اتجاهات زمنية متقاربة بين المؤشرين، الأمر الذي يعكس تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية.

ففي بداية فترة الدراسة خلال سبعينيات القرن العشرين سجلت منطقة المرج معدلات مرتفعة نسبيًا لكل من معدل الزواج الخام ومعدل الخصوبة الكلية في كل من الحضر والريف. فقد بلغ معدل الزواج الخام في الحضر 6.9 في الألف عام 1973 وارتفع قليلاً إلى 7.0 في الألف عام 1984، بينما سجل في الريف 7.1 في الألف عام 1973 و7.2 في الألف



عام 1984. وفي الوقت نفسه سجل معدل الخصوبة الكلية مستويات مرتفعة، إذ بلغ في الحضر 8.9 مولودًا لكل امرأة عام 1973 ثم انخفض قليلاً إلى 8.2 مولود عام 1984، بينما بلغ في الريف 9.9 مولودًا لكل امرأة عام 1973 و 7.9 مولود عام 1984. وتعكس هذه القيم طبيعة المجتمع خلال تلك المرحلة التي اتسمت بانتشار الزواج المبكر وارتفاع معدلات تكوين الأسر الكبيرة، إضافة إلى محدودية تأثير العوامل التي تؤدي إلى خفض الخصوبة مثل ارتفاع مستويات التعليم أو انتشار تنظيم الأسرة.

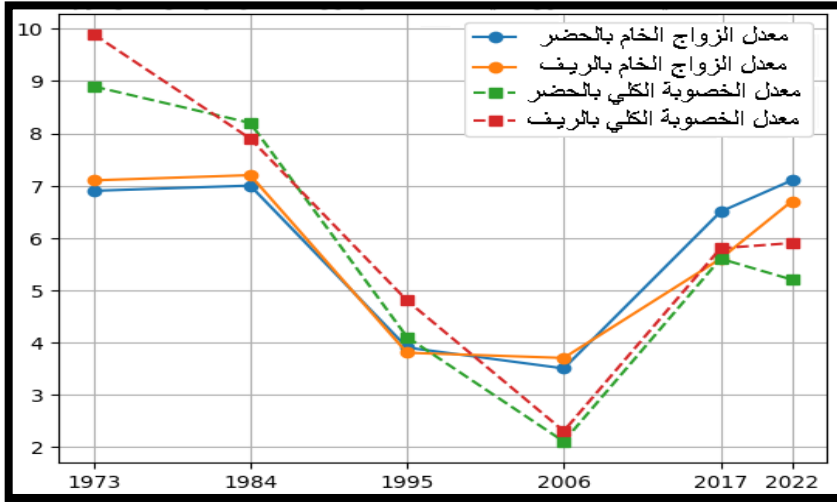
كما تشير هذه المرحلة إلى وجود ارتباط إيجابي واضح بين المؤشرين، حيث ارتبط ارتفاع معدلات الزواج بارتفاع معدلات

الخصوبة في البيئتين الحضرية والريفية، وهو ما يتوافق مع طبيعة المجتمعات التقليدية التي يعتمد فيها الإنجاب بشكل أساسي على تكوين الأسرة في سن مبكرة واستمرار الحياة الزوجية لفترة طويلة.

ومع منتصف التسعينيات بدأت ملامح التحول الديموغرافي تظهر بشكل واضح في منطقة المرح، حيث سجل كلا المؤشرين انخفاضاً ملحوظاً. فقد تراجع معدل الزواج الخام في الحضر إلى 3.9 في الألف عام 1995 وفي الريف إلى 3.8 في الألف، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بالفترات السابقة. وفي الوقت نفسه انخفض معدل الخصوبة الكلية إلى 4.1 مولود لكل امرأة في الحضر و 4.8 مولود في الريف. ويعكس هذا التراجع بداية تغيرات اجتماعية واقتصادية مهمة، من بينها ارتفاع مستويات التعليم، خاصة بين الإناث، وتأخر سن الزواج، وزيادة تكاليف تكوين الأسرة، إضافة إلى التحولات الثقافية التي أدت إلى تغير اتجاهات السكان نحو حجم الأسرة وعدد الأطفال.

وقد بلغ هذا الاتجاه التنازلي ذروته في عام 2006، حيث سجل معدل الزواج الخام أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة بواقع 3.5 في الألف في الحضر و 3.7 في الألف في الريف. كما انخفض معدل الخصوبة الكلية إلى 2.1 مولود لكل امرأة في الحضر و 2.3 مولود في الريف، وهي مستويات منخفضة مقارنة بالفترات السابقة. ويشير هذا التزامن في الانخفاض إلى قوة العلاقة بين المؤشرين، حيث أدى تراجع الزواج وتأخر سنه إلى تقليص سنوات الإنجاب المحتملة لدى النساء، وهو ما انعكس بدوره على انخفاض معدلات الخصوبة الكلية.

شكل(8)العلاقة بين معدل الزواج الخام ومعدل الخصوبة الكلية في الحضر والريف بمنطقة المرج (1973-2022)



المصدر: بالاعتماد على الجدول(1) و(8)

أما خلال الفترة 2017-2022 فقد شهدت منطقة المرج تحولاً نسبياً في هذا الاتجاه، حيث ارتفع معدل الزواج الخام مرة أخرى ليلبلغ 6.5 في الألف في الحضر و5.6 في الألف في الريف عام 2017، ثم ارتفع إلى 7.1 في الألف في الحضر و6.7 في الألف في الريف عام 2022. وقد ترافق هذا الارتفاع مع زيادة ملحوظة في معدلات الخصوبة الكلية، إذ ارتفع المعدل في الحضر إلى 5.6 مولود لكل امرأة عام 2017 قبل أن يسجل 5.2 مولود عام 2022، بينما ارتفع في الريف إلى 5.8 مولود عام 2017 و5.9 مولود عام 2022. ويشير هذا التغير إلى عودة النشاط الزواجي والإنجابي بدرجة ملحوظة مقارنة بفترة الانخفاض السابقة، وقد يرتبط ذلك بزيادة أعداد السكان في سن الزواج نتيجة التحولات في التركيب العمري للسكان، إضافة إلى تراكم حالات تأخر الزواج في السنوات السابقة.

ومن ناحية أخرى، تبين وجود فروق مكانية محدودة بين الحضر والريف، إذ سجلت البيئة الريفية في معظم سنوات الدراسة معدلات خصوبة أعلى قليلاً من البيئة الحضرية، وهو ما يمكن تفسيره باستمرار بعض الأنماط الاجتماعية التقليدية في الريف التي تشجع على الزواج المبكر وكثرة الإنجاب، في حين تميل المناطق الحضرية إلى انخفاض الخصوبة نتيجة ارتفاع مستويات التعليم وانتشار نمط الحياة الحضرية الذي غالباً ما يرتبط بتقليل حجم الأسرة.



كما اتضح أن الاتجاه الزمني للمؤشرين يسير في مسار متقارب إلى حد كبير، حيث شهد كلاهما ارتفاعاً خلال السبعينيات والثمانينيات، ثم انخفاضاً واضحاً خلال التسعينيات وبداية الألفية، قبل أن يعاود الارتفاع نسبياً خلال العقد الأخير. ويؤكد هذا التوازي في الاتجاهات وجود علاقة ارتباطية بين معدل الزواج الخام ومعدل الخصوبة الكلية، إذ يؤثر التغير في أحدهما في الآخر ضمن إطار التفاعلات الديموغرافية والاجتماعية التي تحكم النمو السكاني.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن التحولات التي شهدتها معدلات الزواج في منطقة المرح كانت من العوامل الأساسية التي أسهمت في التغيرات التي طرأت على مستويات الخصوبة الكلية خلال الفترة 1973-2022، حيث أدى انخفاض الزواج وتأخره إلى تراجع الخصوبة خلال مرحلة معينة، في حين ارتبط ارتفاع معدلات الزواج في السنوات الأخيرة بارتفاع نسبي في مستويات الإنجاب. وتؤكد هذه النتائج أهمية دراسة العلاقة بين الزواج والخصوبة لفهم ديناميكيات التغير السكاني في المنطقة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع.

الخاتمة

اولا : النتائج:

1. شهدت معدلات الزواج الخام في منطقة المرح تبايناً خلال الفترة 1973-2022، إذ بلغت في الحضر نحو 6.9% وفي الريف 7.1% عام 1973، ثم انخفضت إلى نحو 3.5% في الحضر و3.7% في الريف عام 2006، قبل أن ترتفع مجدداً لتصل إلى نحو 7.1% في الحضر و6.0% في الريف عام 2022، وهو ما يعكس تغيرات في السلوك الزواجي وتأثره بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية..

2. تبين ارتفاع متوسط سن الزواج خلال الفترة 1973-2022، حيث ارتفع من نحو 23.4 سنة عام 1973 إلى قرابة 27.5 سنة عام 2006، ثم بلغ نحو 29.1 سنة عام 2022، وهو ما يعكس اتجاهاً متزايداً نحو تأخر سن الزواج نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتوسع التعليم.

3. انخفضت معدلات الأمية للإناث من 68.1% في الحضر و88.8% في الريف عام 1973 إلى 15.2% في الحضر و21.9% في الريف عام 2006، ثم واصلت تراجعها لتصل إلى 7.6% و10.6% على التوالي عام 2022، مع استمرار تفوق الحضر على الريف في مختلف المراحل.
4. تباينت مشاركة الإناث في القوى العاملة بين الحضر والريف، مع تأثير على تأخير سن الزواج، حيث بلغت نسبتها في الحضر 14.7% عام 1973، و8.1% عام 2006، و8.7% عام 2022، وفي الريف 23.8%، و11.0%، و3.5% على التوالي، مما يعكس الفوارق والتحولات الاقتصادية للإناث.
5. العلاقة بين ارتفاع سن الزواج وانخفاض معدلات الزواج والخصوبة: أظهرت بروز دور التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في تسريع هذا التأثير في الحضر وتأخره في الريف.

ثانياً: التوصيات:

1. تعزيز التخطيط الديموغرافي عبر متابعة مستويات الخصوبة والزواج لضمان استدامة النمو السكاني وتجنب الانخفاض الحاد في المواليد مستقبلاً.
2. تطوير سياسات دعم الشباب للزواج تشمل تيسير السكن، وتخفيف تكاليف الزواج، وتقديم برامج دعم اجتماعي للفئات الأقل دخلاً.
3. تعزيز برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة مع مراعاة الفروق بين المدينة والريف لضمان وعي متوازن وليس إحلالاً سكانياً سلبياً.
4. تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً مع توفير بيئة دعم للأمهات العاملات بما يقلل من تعارض العمل مع الإنجاب.
5. تشجيع الدراسات الميدانية حول قيم الأسرة والزواج والخصوبة لمعرفة اتجاهات الأجيال الجديدة.
6. دمج النتائج السكانية في خطط التنمية المحلية لضمان توافق الخدمات (تعليم، صحة، إسكان) مع تغير البنية السكانية.
7. متابعة التحولات الريفية وتوفير برامج توعية وتنمية مستدامة تمنع تأخر المناطق الريفية في استيعاب المتغيرات الديموغرافية.



المراجع والمصادر:

الكتب العربية:

1. أبو عيانة، فتحي محمد (2000)، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
2. الإمام محمد محمود (2000)، جغرافية السكان، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
3. الجعفري، عبد العزيز عبد الرحمن (2005)، مبادئ الديموغرافيا، دار الفكر العربي، القاهرة.
4. الخريف، رشود بن محمد (2008)، السكان، المفاهيم والأساليب والتطبيقات، الرياض، دار المؤيد.
5. الزيدي، أحمد عبد الله (2010)، مبادئ الديموغرافيا: دراسة في علم السكان، دار وائل للنشر، عمان.
6. الكردي، عبد الفتاح (2001)، المنهج التاريخي في الدراسات الجغرافية، دار النهضة العربية، بيروت.
7. الكيخيا، منصور، (2003)، جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
8. حبيب، محمود (2012)، المنهج الإقليمي في الجغرافيا البشرية، دار الفكر العربي، القاهرة.
9. عواد، مجدي (2018)، التحليل الإحصائي في البحوث الجغرافية، جامعة القاهرة، القاهرة.

المجلات والدوريات:

1. الهماي، محمد ، الحالة الزوجية للسكان الليبيين واثرها على معدلات المواليد للفترة 1973-2012، مجلة عارف للدراسات الانسانية، العدد 4، (2020) .
2. الهماي ، محمد إبراهيم ، العماري ، حمد مختار ، خصوبة السكان في ليبيا، محدداتها مستوياتها واتجاهاتها المستقبلية للفترة 1984-2015، مجلة كلية الآداب ، تصدر عن جامعة بنغازي، العدد 49 (2021).

3. ميلاد، سالمه فرج عاشور التركيب الزواجي لمنطقة مصراته (1973-2010) وأثره على معدلات المواليد، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن الجامعة الأسمرية الإسلامية مجلد 39، العدد 1، (2023)
- المصادر والوثائق الحكومية:
1. أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد(1973) نتائج التعداد العام للسكان، منطقة الجبل الأخضر، طرابلس، 1977م.
2. أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد(1984) نتائج التعداد العام للسكان ، بلدية الفاتح طرابلس،(د - ت)
3. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1995) نتائج التعداد العام للسكان ، منطقة الجبل الأخضر ، طرابلس، 1998م.
4. اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات (2006) النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، شعبية المرج، طرابلس 2008م. 2006.
- المراجع الأجنبية:

1. Gray, M., & Webb, S. A. (Eds.). (2012). Social work theories and methods (2nd ed). SAGE Publications.